تتمة المنشور صـ١

نحن نشهد ان المفوضية العليا للانتخابات تجيد الخطابة والانشاء

لقد تحدثنا قبل هذا عن الشبهات التي تحوم حول الانفاق المالي الذي سبق ورافق انتخابات الجمعية الوطنية والذي بقي هو الاخر مغطى تحت ستار نجاح العراقيين في انتخاباتهم الاولى، وهو نجاح دفع العراقيون من اجله دماءهم ثمنا.. ولكن تحت ظله لا احد يعرف ما اذا كان هناك ثمة اي تلاعب جرى خصوصا مع عملية كبيرة وواسعة النطاق شملت العراق كله والشتات بكل انحاء العالم، وهل (لا سمح الله) ظهر خلالها مفسدون او محتالون ممن يعرفون في كل مكان بوصفهم لصوص تضحيات الشعوب وسراقها سواء في اوقات الحروب أو في مراحل السلم والديمقراطية؟

تبرر المفوضية عملها المالي، وتستغل الرد الذي دبجته على مقالنا، باعلانها الاستعداد "لتقديم البيانات والمستندات المتعلقة بجميع عمليات الصرف المالي التي يمكن ان تطلبها اية جهة رقابية حكومية". وهنا يتشاغل مرة اخرى "الاخوة الديمقراطيون" عن حق الاعلام في المراقبة وفي الحصول على المعلومات، وفي المساءلة باعتبار الاعلام جهة تمثيل الرأي العام الشعبي وسلطته الرابعة. فبعكس هذا الحق تريد المفوضية ان تجعل من المراقبة حكرا على الجهات الرقابية الحكومية وتستبعد الاعلام عن ذلك. الا يثير الشك هذا الموقف من الاعلام، وهو ما ينبغي ان تولي المفوضية له الاهتمام الاول قبل أي جهة حكومية، ام انها تتوهم بامكان اسكات وسائل الاعلام برشوتها واغداق اموال الاعلانات على بعضها؟. لا يكتفي رد المفوضية بهذا الاعلان الذي يجعل من المراقبة حصرا بالحكومة، وان ما يدعو (كاتب المقال) او الجهة التي تقف وراءه ويقصد بذلك كاتب هذا المقال و(المدى) الى اطمئنان سفيه، وذلك بالانصراف عن (امور هي في اياد مخلصة وامينة وتشعر بنفس شعور المسؤولية)، هذا التنزيه اللغوي للذات، هذا التشبه بصفات اخلاقية والتمسح بها، وهذه الدعوة الى الكف عن مراقبة عمل المفوضية وتصريفها الاموال العراقية، وهذه الرغبة في ان ننام مطمئنين مادامت امورنا بأيد (مخلصة وامينة) هي البعض المتبقي من لغة اعلام (القيادة الحكيمة المؤمنة) التي كم طالبت الشعب بالاطمئنان ما دامت هناك (قيادة) تفكر بحكمة وايمان. ومرة اخرى لن يكون مستغربا، بالنسبة لنا، ان يتسلل خطاب السلطة الساقطة الى المفوضية، ما دام بعض رجال اعلام تلك السلطة او المسؤولين عنها يقفون في صدارة وقيادة اعلام المفوضية. بقي ان نقول لمدير المفوضية الذي وقع الرد ومسؤول اعلامها انهما يعرفان جيدا ان من يقف وراء (المدى) وفي اساس عملها اولئك الذين ارتبطت بقضيتهم ونذرت نفسها للدفاع عنهم، وعملت معهم بالخلاص من المرحلة السوداء التي خيمت على عراقهم ايام صدام حسين، وبعد الاحتلال وحتى هذه اللحظة، في حين كان اخرون يواصلون خدمته والدفاع عنه في مختلف المحافل العربية، او يلتزمون الصمت المذل داخل البلاد، وفي المحصلة النهائية ليس بينهم من يحق له التجرؤ على (المدى)، او التعرض لمن يقف وراءها مكشوفا دون حجاب من سيد اجنبي او عراب فاسد.

المفوضية تريد منا ان نقدم لها ادلة وبراهين بدلا من التعليمات، ونحن لا نخفي عليها وعلى القارىء اللبيب ان الوقائع كثيرة، لكن يكفي ان نذكر للمفوضية المحترمة ولمن سمح لنفسه بتوقيع الرد علينا عن غفلة بأن "السلطات الامنية العراقية كما ذكرت صحف عربية القت القبض قبل بضعة ايام في مطار بغداد على فراس عزوري الاردني الجنسية بتهمة انتحال صفة مدير مفوض في احدى الشركات الاعلانية في العراق وتوقيعه عقدا مزورا مع المفوضية لتنفيذ مشاريع اعلانية للانتخابات السابقة بقيمة ستة ملايين دولار ما يعني وجود صفقات وفساد اداري داخل المفوضية" هذا ما ورد نصا في جريدة الحياة اللندنية، وقبلها انفردت بنشر الخبر جريدة الاتحاد العراقية. وكنا قد المحنا الى هذه العملية، في مقالنا الاول الذي لم ترد عليه المفوضية، ونذكر القارىء ايضا بأن لدينا مستندات تزوير لشركة اعلانية اخرى حصلت على صفقة اعلانات من سفارة غربية حول الانتخابات السابقة بناء على نصيحة من احد العاملين في المفوضية واحدى هذه المستندات تزوير لاوراق تحمل اسم (المدى) ومبالغ متسلمة منها، وكذلك مستند اخر يضم جدولا بنشر اعلانات بعشرات الصحف العراقية لاكثر من يوم مع مبالغ متسلمة منها مقدمة الى السفارة المذكورة ان الايام المذكورة في هذا المستند، لم تصدر فيها الصحف العراقية بسبب منع التجول! السؤال للسيد مدير المفوضية واعلامييها: من هي هذه الشركة؟ومن هوالموظف الذي نصح السفارة باعطاء اعلانها لها؟ وماذا فعلت المفوضية للتحقيق في هذه الواقعة؟ واي عقوبة انزلتها بالموظف المذكور؟ هل تريد المفوضية سرد تفاصيل اخرى؟

(المدى) تتساءل مع قرائها: كيف وزعت المفوضية المحترمة اعلاناتها على الصحف ووسائل الاعلام وما هي التسعيرة التي وضعتها لكل صحيفة؟ ام انها غير معنية بذلك كما ادعى بعض موظفيها.

وتتساءل (المدى) ايضا ما علاقة غرفة التجارة العراقية البريطانية بعمل المفوضية واعلاناتها؟ وما هو دور مكتب البركة في توزيع هذه الاعلانات وتحديد الصحف التي تنشر فيها واسعارها؟

كما تتساءل (المدى)، هل السيد مدير المفوضية ومسؤول اعلامها والموظفون في الاقسام المعنية الذين وزعوا الاعلانات والبوسترات والوسائل الدعائية الاخرى للانتخابات السابقة من تحت الطاولة، يعتقدون ان حجب هذه (البركات) عن (المدى) ستكسر شوكتها؟

ولعلم هؤلاء جميعا ان (المدى) التي آلت على نفسها الالتزام بمبادئ الشرف الصحفي رفضت نشر عشرات الاعلانات بمبالغ مغرية ومنها ما ينشر يوميا في بعض الصحف، لتعارضها مع نهجها وخطها الوطني، وكذلك لالتزامها جانب الدفاع عن المواطنين مستهلكي مواد هذه الاعلانات التجارية والسياسية.

و(المدى) لعلم هؤلاء جميعا، تعرف اللافتات المزورة التي تقف وراءها جهات استخبارية اجنبية مثل اولئك الذين يروجون (العراق ما عنده غيرنه)! ولماذا تحجب عن (المدى) مثلما تفعل المفوضية؟

لقد تعودنا على ان نكتشف كل يوم بركة من بركات العهد الجديد الذي نعمل من اجل ان يكون عراقا جديدا ديمقراطيا معافى حقا، مع ان هذه البركات التي نكتشفها ما هي الا فساد وافساد وسرقة وسطو على ممتلكات الدولة، وهي (حواسم) جديدة تختفي وراء مختلف الواجهات لتحقيق مآرب ليست منزهة عن الغرض دون ادنى شك.

هل لنا ان نعرف ما هي اسباب الصراعات التي دارت وتدور بين اعضاء المفوضية، ما هي مراميها، وهل تعرف الامم المتحدة او المشرفون عليها طبيعة هذه الصراعات وكيفية معالجتها؟

سوف لن نسكت!

بل قد نقتنع بأن احدى الحملات الضرورية التي على (المدى) تنظيمها هي الاستمرار في فضح فساد المفوضية قبل الانتخابات المقبلة، وكشف المفسدين فيها، والفساد ليس بالضرورة سرقة واحتيال وعمولة وتواطؤ، بل غير ذلك ايضا.

اخيرا، يطفح الرد الانشائي للمفوضية بسيول من التنزيهات اللغوية، التي تسبغ بها المفوضية على عملها وادائها واشخاصها. وهو امر لا شأن لنا به، ولكن بقي ان نقول ان المفوضية التي(جاهدت) من اجل معاقبة (المدى)، بحرمانها من (نعمة) اعلاناتها، لم تنجح في حرف (المدى) عن مهمتها الاعلامية والوطنية سواء في الانتخابات السابقة، او في مرحلة اعداد الدستور الراهن.. لقد بقيت اخبار المفوضية ونشاطاتها تنشر بحرية كاملة، وباهتمام ملحوظ، من دون ان تؤثر مواقفها من الجريدة في ذلك.. كما ان (المدى) عملت بسياقات استثنائية من اجل الانتخابات والدستور، وهي سياقات لا نريد ان نتحدث عنها، فاعداد الجريدة تتحدث بوضوح كاف عن هذا. وتحدث عنه بأمانة واخلاص الكثير من السادة اعضاء الجمعية الوطنية ولجنة كتابة الدستور، وبعض الشخصيات الحكومية الذين اكدوا أن (المدى) باتت مصدرهم الاخباري الاول عن تطورات عملية كتابة الدستور، كما يعرف شعبنا وقراؤنا (قبل الاخوة في المفوضية) حجم جهودنا في هذا المجال، وهم الذين يثيبون (المدى) على موقفها وادائها.. وهو الثواب الذي لا ننتظره من المفوضية واعلامها الشبحي.

علي عبد الخالق

التربية تحدد شروط وضوابط الترقية الادارية

السوداني: اجراءات ادارية لاستقرار الهياكل القيادية في الوزارة

بغداد / طالب الماس الياس

اكد وزير التربية الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني انه تم إتخاذ إجراءات ادارية لغرض استقرار هيكلة الوزارة.

وقال الدكتور السوداني لـ (المدى) ان هذه الاجراءات تشمل تعيين مدراء عامين جدد في محافظات الناصرية والعمارة والديوانية وكربلاء والرمادي وديالى، وتثبيت المدير العام لتربية كركوك لعدم وجود مبرر لتعيين مدير عام جديد. وتم انجاز خطوات مماثلة لتشمل المديريات العامة داخل مركز الوزارة وسيتم تعيين خمسة مدراء عامين لديهم الكفاءة والحرص الوطني.

واضاف الدكتور السوداني ان قرارات الوزارة قد بنيت على أسس رصينة بعد التنسيق مع مجالس المحافظات والمحافظين بالنسبة للمديريات العامة للتربية في المحافظات اما في ديوان الوزارة فقد تم الاعتماد على نقاط تقييم تضمنت تاريخ وسجل كل مدير عام ومدى قدرته على مواصلة العمل في ظل التطورات الجديدة للعراق مبيناً ان سبب التأخير الذي حصل في آلية التغييرات جاء لاعطاء الفرص للجميع لاثبات مهاراتهم وكفاءتهم.

من جانب آخر اعلن وزير التربية انه تقرر أعتبار الخامس عشر من الشهر الحالي موعداً لمباشرة اعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية في المحافظات كافة مشيراً الى ان هذا الاجراء جاء لغرض تهيئة المدارس لاداء طلبة الصفوف المنتهية في المراحل الدراسية جميع امتحاناتهم التي ستبدأ في الثالث والعشرين من الشهر الحالي.

من جهة اخرى حددت وزارة التربية شروط وضوابط الترقية الوظيفية والترشيح لوظيفة مدير قسم او معاون مدير قسم او الترقية الى وظيفة أعلى.

ذكر ذلك مصدر مسؤول في الوزارة لـ (المدى) وقال ان الشروط والضوابط تقضي ان يكون المرشح لمنصب مدير قسم او معاون مدير قسم حاصلاً على شهادة جامعية أولية لمدير القسم وشهادة الدبلوم لمعاون مدير القسم ولديه خبرة فعلية في مجال وظيفته لاتقل عن (٥) سنوات ولديه خدمة وظيفية فعلية لا تقل عن (١٥) سنة دون انقطاع. وان تكون الوظيفة المرشح لها ضمن الهيكل التنظيمي للمديرية العامة.

واشار المصدر الى ان الشروط تقضي ايضا بأن تكون سيرته الوظيفية متميزة وغير معاقب خلال السنوات الثلاث الاخيرة بأية عقوبة انضباطية وان لا يقل تقييمه خلال السنوات الثلاث الاخيرة عن جيد جداً وان تكون لديه بحوث ومقترحات ومبادرات اسهمت في تطوير العمل.

من جهة اخرى قال مصدر في مديرية التربية الرياضية لـ (المدى) ان المديرية دعت الراغبين من الموسيقيين العاملين في المديريات العامة للتربية إلى المشاركة في تلحين عدد من النصوص الادبية للاناشيد المدرسية بغية تلحينها واعدادها كأناشيد في المدارس كافة.

وقال المصدر ان المديرية اشترطت أن تكون الالحان سهلة الاداء يستسيغها الطالب لغرض انشادها في المدرسة وأن تصل الالحان التي اعدتها المديرية مغناة من قبل فرق النشيد الطلابية مسجلة على (CD)مع مرافقة الفرقة الموسيقية مؤكداً انه حدد يوم الحادي والعشرين من الشهر الجاري آخر موعد لتسلم الالحان وستمنح مكافأة نقدية مقدارها مئة الف دينار لكل من المؤلف والملحن للاناشيد الفائزة.

بسبب ازمة البنزين

المدرعات الامريكية تدمر ٩ سيارات مدنية في الموصل

الموصل / نوزت شمدين

قامت المدرعات الامريكية بسحق ٩ سيارات مدنية في مدينة الموصل، امس، وقال شهود عيان لـ (المدى) ان سيارتين تحطمتا بشكل كامل عند محطة تعبئة الوقود في منطقة المجموعة الثقافية اثناء محاولة المدرعات المرور وسط زحام طوابير السيارات المتوقفة عند المحطة. واضاف الشهود ان ٦ سيارات اصيبت باضرار جسيمة حين قامت المدرعات الامريكية بشق طريقها بين الزحام.

وعلى صعيد متصل دمرت المدرعات الامريكية سيارة نوع (اوبل) في منطقة النور وذلك لتأمين مرور رتل عسكري في المنطقة.

لجنة التفاهم والحل الوطني في كركوك تطالب باعادة العرب الوافدين الى مناطق سكناهم الاصلية

كركوك / المدى:

طالب اعضاء لجنة التفاهم والحل الوطني في مدينة كركوك بتنظيم آلية لاعادة العرب الوافدين الى مناطق سكناهم الاصلية وذلك كخطوة اولية لتطبيق المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة المؤقت الخاص بتطبيع الاوضاع في المدينة جاء ذلك خلال اجتماع ثلاثي لرئيس مجلس محافظة كركوك (رزكارعلي) وممثل عن القوات الامريكية (انكو نيوكهام) واعضاء لجنة التفاهم.

واشار اعضاء لجنة التفاهم إلى ان (١١٧٠) عائلة عربية سجلت أسماءها للعودة الى مناطقها الاصلية ، كما طلبت اللجنة مساعدة ودعم حكومة اقليم كوردستان والقوات الامريكية لهذا الغرض.

يذكر ان رؤساء العشائر العربية المستوطنة في كركوك قد التقوا في الشهر الماضي رئيس الجمهورية (جلال طالباني) لحل معضلة كركوك وذلك باعادتهم إلى مناطقهم الاصلية .واعرب الطالباني عن دعمه الكامل لهم لتسوية مسألة مدينة كركوك بطريقة سلمية .

وتسعى هذه اللجنة إلى وضع آليات قانونية تضمن تامين التعويض المناسب للعوائل العربية القادمة من جنوب العراق كي تعود الى مدنها الاصلية لكن هنالك قوى واطرافاً سياسية محلية في كركوك تعارض هذه الآلية وتطالب بعدم ابعاد العرب من كركوك كونهم عراقيين جميعا ويحق لهم السكن في اي مكان من العراق الجديد ومنها التجمع الجمهوري والعربي ومجلس العشائر العربية ومكتب الشهيد الصدر..

وزيرة البلديات والاشغال العامة تلتقي مدير مكتب ادارة اعمار العراق

بغداد / المدى

استقبلت وزيرة البلديات والاشغال العامة السيدة نسرين برواري السفير دانيال سبيكهارد مدير مكتب ادارة اعمار العراق في السفارة الامريكية.

وجرى خلال اللقاء مناقشة تقدم العمل في مشروعات المنحة الامريكية في مجال مياه الشرب والصرف الصحي وامكانية اعادة تخصيص التمويل المتبقي لاستكمال المشروعات الحالية او انشاء مشروعات جديدة.

البحث في هموم العمل الصحفي

وزير الموارد المائية يلتقي رئيس واعضاء مجلس نقابة الصحفيين العراقيين

بغداد / المدى

اكد وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ان العمل النقابي في هذه المرحلة يعد نضالاً من اجل اعادة بناء العراق وتطوير قدراته ونشر القيم الايجابية بين شرائح المجتمع وتنظيماته المهنية مؤكداً على ضرورية منح الحرية كاملة لوسائل الاعلام من اجل ان تؤدي مهامها.

وقال خلال استقباله امس مجلس نقابة الصحفيين العراقيين برئاسة نقيب الصحفيين الزميل شهاب التميمي ان عمل المؤسسات غير الحكومية يجب ان يضع مصلحة المنتمين له اولاً وبما يرتقي بالبرنامج الذي تم رسمه لتحقيق القفزة المطلوبة لابناء الشعب ويقلص حالة التخلف عن ركب التقدم الذي يشهده العالم في جميع الميادين خاصة الاعلامية والصحفية.

وابدى الوزير استعداد وزارة الموارد المائية للمساهمة في سد احتياجات وتوفير بعض المستلزمات الضرورية لعمل نقابة الصحفيين العراقيين في ضوء ما طرحه الزملاء رئيس واعضاء مجلس النقابة من معوقات تقف امام تنفيذ مهامها المهنية والوطنية.

وطرح الزملاء نقيب الصحفيين ونائبه علي عويد وامين السر محمود هارون ما يعانيه الصحفيون العراقيون من مشاكل وصعوبات في اداء عملهم.

تخصيص ٢٠ دونماً في كل محافظة لبناء مساكن للعائدين المهجرين

بغداد - هشام الركابي

اعلنت سهيلة عبد جعفر وزيرة المهجرين والمهاجرين عن تخصيص ٢٠ دونماً لبناء مجمعات سكنية في كل محافظة من محافظات العراق .واضافت ان الوزارة قامت باستحصال موافقة مجلس الوزراء لانشاء مجمعات سكنية في عموم محافظات العراق .

وان الوزارة بصدد افتتاح مكتب جديد في محافظة بغداد لاستقبال المهجرين والمهاجرين العائدين الى الوطن حيث يمنح كل مهجر هوية خاصة يحصل بموجبها على جميع الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها الوزارة لهذه الفئة اضافةً الى افتتاح فرعين جديدين للوزارة في محافظتي النجف وواسط .

كما طالبت السيدة الوزير بضرورة زيادة التخصيص المالي للوزارة . حيث ان التخصيصات المالية غير كافية لمشاريع الوزارة ونفقاتها الخاصة ومتطلباتها .

ردا على ما نشرته (المدى)

مفوضية الانتخابات: هيكلنا مشيد على أرضية صلبة

السيد رئيس تحرير صحيفة (المدى) المحترم

الموضوع/ رد على مقال

تهدي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق اطيب تحياتها وترجو نشر ردها التالي على المقال المنشور في صحيفتكم بالعدد المرقم ٤٢٢ والمؤرخ في ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٥ وتحت عنوان "مفوضية الانتخابات بصلاحية مطلقة وبلا رقابة" في نفس المكان وفي اول عدد يصدر بعد الاستلام انطلاقاً من حق الرد وبيان الحقائق.

مع اطيب التمنيات.

عادل اللامي

المدير العام

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق

وفيما يلي نص الرد

رد على مقال

نشرت صحيفتكم في عددها المرقم ٤٢٢ والمؤرخ في ٢٠٠٥/٦/٢٦ وعلى صفحتها الاولى مقالا بقلم السيد علي عبد الخالق وتحت عنوان "مفوضية للانتخابات بصلاحيات مطلقة وبلا رقابة" تضمن اتهامات خطرة للمفوضية وللعاملين فيها بشكل عام مما يعطينا الحق في الرد واظهار الحقائق امام الرأي العام الذي كان ومازال يدعم جهود هذه المؤسسة في واحدة من اهم المفاصل الوطنية التي يمر بها بلدنا العزيز.

ان المعلومات التي ساقها كاتب المقال تقع في "العموميات والافتراضات" وتعتمد على القيل والقال وليس فيها ما يؤيد او يؤكد هذه المعلومات.. كما ان هذه المعلومات التي دأب كاتب المقال على ايرادها لم تؤيدها أية جهة اخرى سواء كانت صحفية او غير صحفية مما يؤشر بوضوح وجود اهداف اخرى من وراء هذا التوجه.

ان الحرص الذي يحاول كاتب المقال ان يظهره في كل ما اشار اليه على المصلحة الوطنية لا يقل بأي حال من الاحوال عن حرص السادة اعضاء مجلس المفوضية او جميع العاملين فيها في اداء واجباتهم التي تشرفوا بتحملها من اجل الوطن العزيز.

وان هيكل المفوضية الذي يتصوره كاتب المقال "هشاً وسائباً ومن غير ضوابط" هو على عكس ذلك تماماً مشيداً على أرضية صلبة من الضوابط والقوانين والأسس الصحية.. ويعمل هذا الهيكل منذ تأسيس المفوضية وحتى الآن وسيبقى كذلك.. وفق أدق الضوابط وتحت إشراف الاجهزة المختصة التي تتولى مسؤولية مراقبة ايقاع العمل الصحيح والسليم من جميع الجوانب.

ان المفوضية ترى في طرح الاتهامات بالمطلق وعلى هوى كاتب المقال لا يهدف الى تقويم الخاطئ من الاعمال لا سامح الله.. وانما يهدف الى التشهير بمؤسسة نجحت في احتلال موقع محترم بين قطاعات واسعة من ابناء الشعب العراقي، ومن قبل أوساط الرأي العام العربي والدولي وتقدير كبير لما حققته خلال تجربتها الماضية في ادارة دفة الانتخابات البرلمانية الاولى التي شهدها العراق في الثلاثين من كانون الثاني الماضي.

ان المفوضية العليا للانتخابات في العراق وهي تطلع على هكذا سياق من التعامل العام والسطحي المبني على الظنون.. تشعر بالاسى والحزن لان تتجه انظار البعض بالاتجاه السلبي وتتناسى الاتجاه الايجابي الذي تعمد بدماء الشهداء الذين قدمتهم المفوضية طوال الشهور الماضية وكان اخرهم الكوكبة التي راحت ضحية عملية عدوانية اجرامية يوم الاحد الماضي.

ومن اجل ان يطمئن كاتب المقال الذي يصر على انه "لايدين احدا ولكن نريد الاطمئنان قبل طلب النزاهة على تصريف الشؤون المالية" وكذلك الذين قرأوا المقال من ابناء الشعب العراقي نقول ان المفوضية "تعاقدت مع مكتب محاسبة قانوني ذي خبرة وسمعة جيدة حيث يمارس مدققيه عملهم في فحص وتدقيق حسابات المفوضية" وهو نفس الاجراء الذي تتبعه المؤسسات الرسمية الاخرى. وستعرض النتائج والحسابات الختامية للرأي العام ولاية مؤسسة رقابية.

كما نود ان نعلن في هذه المناسبة ان المفوضية "مستعدة لتقديم كل البيانات والمستندات المتعلقة بجميع عمليات الصرف المالي التي يمكن ان تطلبها أية جهة رقابية حكومية سواء ديوان الرقابة المالية او المفوضية العليا للنزاهة".

نأمل ان تكون هذه التأكيدات كافية لان يطمئن كاتب المقال او الجهة التي تقف وراءه على سلامة اداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وتبعده عن الانشغال بامور هي في اياد مخلصة وامينة وتشعر بنفس شعور المسؤولية الذي طرح في ما كتب.

والله من وراء القصد.

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق

فرصة لخريجي إعداديات الصناعة

أقسام تقنية هندسية في الكليات الأهلية

بغداد / المدى

فتحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الباب واسعاً أمام خريجي إعداديات الصناعة لإكمال دراستهم الجامعية، عندما سمحت للكليات الأهلية بفتح أقسام تقنية هندسية تؤهلهم للحصول على لقب مهندس عند التخرج.

وقال مصدر في دائرة الإشراف والتقويم العلمي في الوزارة، إن هذه الخطوة اتخذت في إطار توجه الوزارة الجديد لفسح المجال أمام قطاع التعليم العالي الأهلي ، ليمارس دوره المطلوب، كي يسهم في النهوض بالتعليم العالي، وكما هو الحال في غالبية دول الجوار والعالم.

وأضاف المصدر إن فتح الأقسام الهندسية الجديدة في الكليات الأهلية، سيتم بالتعاون والتنسيق مع هيئة التعليم التقني، والكليات الهندسية في الجامعات التابعة للوزارة، لتأمين الخبرات اللازمة، وتقديم الدعم والإسناد اللازمين لهذه الكليات، وتمكينها من الوقوف على أرضية صلبة تؤهلها للانطلاق إلى أفاق أوسع مستقبلاً.

وبين المصدر إن بعض الكليات الأهلية قد بدأت فعلاً بالتباحث مع هيئة التعليم التقني بشأن الأقسام الهندسية الممكن البدء بها، وطبيعة الدراسة فيها، وما يتعلق بالجوانب التطبيقية التي تحتاجها مثل هذه الأقسام، وإمكانية التعاون في مجال استثمار ورش ومعامل كليات ومعاهد الهيئة لهذا الغرض، وغير ذلك من الجوانب التفصيلية.

وبشأن الأقسام المقترحة كخطوة أولى، قال المصدر، إنها عديدة ومنها قسم تقنيات الحاسوب، وتقنيات التكييف والتبريد، وتقنيات الكهرباء، وتقنيات المساحة، وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون جديد للتعليم العالي الأهلي، تمهيدا لرفعه إلى الجهات المعنية للمصادقة عليه وإقراره.. وإن هذا المشروع يتيح المجال واسعاً للكليات الأهلية لممارسة دورها الواجب والمطلوب كمؤسسات جامعية حقيقية.

AL- Mada issued by: Al- Mada Establishmentfor Mass Media, Culture & Art
جريدة يومية سياسية تصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون
بغداد - شارع ابو نؤاس هاتف 7170513 - 7170395 فاكس 7175943 ❖ دمشق -شارع كرجية حداد ❖ بيروت - شارع الحمرا